

مؤشر

# ترجمات





# ميدل إيست آي: هل يمكن لحكم محكمة العدل الدولية بشأن الإبادة الجماعية أن يغير قواعد اللعبة؟

( قانوني . ميدل إيست آي )

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست آي الضوء على تداعيات قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد دول الاحتلال على جميع الدول فيما يتعلق بواجب منع عمليات القتل الجماعي.

وقال الموقع البريطاني إنه وبعد شهر من رفع جنوب أفريقيا دعوى قضائية تاريخية ضد إسرائيل، متهمه إياها بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة، أصدرت محكمة العدل الدولية، تحت تدقيق عالمي مكثف، حكماً دامغاً.

فازت جنوب أفريقيا بطلبها لاتخاذ تدابير مؤقتة. وبأغلبية ساحقة، وجدت محكمة العدل الدولية أن هناك قضية «معقولة» مفادها أن التدابير المؤقتة - التي تعادل إصدار أمر قضائي مؤقت - كانت ضرورية لتجنب «الضرر الذي لا يمكن إصلاحه» لحقوق الفلسطينيين بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية الناشئة عن أي مذابح إسرائيلية أخرى في غزة.

ورفضت محكمة العدل الدولية التماس إسرائيل برفض القضية، وأمرت إسرائيل بالتوقف عن أي أعمال إبادة جماعية محتملة والحفاظ على الأدلة على مثل هذه الأعمال ومنع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين ومعاقبة التحريض عليها؛ والسماح فوراً بتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يعانون من المجاعة في غزة؛ وتقديم تقرير إلى المحكمة خلال شهر عن الخطوات التي اتخذتها.

انطلاقاً من المصلحة العامة الدولية لدعم أحد ركائز النظام الدولي القائم على القواعد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذت جنوب أفريقيا هذه الخطوة الجريئة بعد عقود من الحملة الإسرائيلية من القمع المؤسسي والهيمنة المنهجية والقهر والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، والفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

وبذريعة التصرف دفاعاً عن النفس بعد الهجمات التي شنتها حماس، اختارت إسرائيل طريقاً انحراف عن القانون الدولي. لقد أطلقت العنان لقوة تصل إلى مستوى الإبادة ضد غزة: حملة إبادة جماعية من الموت والدمار، والتهجير القسري والنقل الجماعي للسكان، والتجويد، والجفاف، والأمراض المعدية - وهي أعمال عدوانية صارخة ضحاياها مدنيون أبرياء يحتاجون إلى الحماية.

لقد أطلق القادة السياسيون الإسرائيليون والقادة العسكريون وغيرهم من المسؤولين دعوات صريحة ومرعبة لتدمير الفلسطينيين في غزة، كلياً أو جزئياً. وقد كرر الجنود على الأرض هذه التصريحات التحريضية عندما شاركوا في عمليات قتل جماعي للفلسطينيين وتدمير هائل للبنية التحتية في غزة.

الجسامة الاستثنائية

وأضاف الموقع أن الهجوم الإسرائيلي أثار غضباً عالمياً. وفي عالم منقسم بشدة حول منطقة متنازعة، فإن الحكم القضائي القائم على التدقيق بحسن نية للحقائق، وبدعم أخلاقي من أعلى محكمة في العالم، يقطع شوطاً طويلاً.

لقد ذكر حكم المحكمة العالم بأن استحضار إسرائيل المتكرر لهجوم 7 أكتوبر ليس له أي صلة، من الناحية القانونية،

بسبب المبدأ الملزم المتمثل في أن الفظائع التي يرتكبها أحد الطرفين لا تبرر الفظائع التي يرتكبها الجانب الآخر. والحقيقة أن ادعاء إسرائيل بالدفاع عن النفس لا أساس له لأن الدفاع المشروع لا يسمح بالإبادة الجماعية، المعروفة باسم «جريمة الجرائم» في القانون الدولي.

والأهم من ذلك، أن وضع إسرائيل كقوة احتلال يستلزم تطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تفرض التزامات ملزمة وقابلة للتنفيذ على قوة الاحتلال فيما يتعلق بسكان الأراضي المحتلة، وفي هذه الحالة فلسطيني غزة - السكان الأسرى يحق لهم الحصول على حماية خاصة ومعاملة إنسانية.

ونظرًا للجسامة الاستثنائية والمخاطر المستمرة المتمثلة في حدوث ضرر لا يمكن إصلاحه لحقوق الفلسطينيين في غزة، طلبت جنوب أفريقيا عددًا من التدابير المؤقتة من محكمة العدل الدولية. وتضمنت هذه المبادئ أن تقوم إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في غزة، ووقف أي أعمال إبادة جماعية، والحفاظ على أي أدلة ذات صلة، والسماح بتقديم المساعدات الإنسانية، والامتناع عن التحريض على الإبادة الجماعية، وتقديم تقرير إلى المحكمة في غضون أسبوع. وسارعت المحكمة، المعروفة على نطاق واسع بالعمل بوتيرة هادئة، إلى إصدار أوامر قضائية فورية تتماشى إلى حد كبير مع طلبات جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أنها لم تصل إلى حد الأمر صراحة بوقف إطلاق النار المطلوب، ومنحت إسرائيل شهرًا لتقديم تقريرها بدلًا من أسبوع، إلا أن حكم المحكمة الذي صدر بالإجماع تقريبًا يخلق التزامات قانونية على إسرائيل يجب تنفيذها.

وفي حين قالت جنوب أفريقيا إن تعليمات المحكمة تُترجم ضمنيًا على أنها دعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، أشارت إسرائيل إلى غياب تلك الصياغة المحددة وأكدت أنها ستواصل هجومها على غزة. وحتى لو تجاهل قادة إسرائيل قرار المحكمة، فقد جرى إخطار داعميها الدوليين رسميًا بأنهم قد يواجهون احتمال التورط في مساعدة إسرائيل والتحريض على الإبادة الجماعية.

ماذا يحدث بعد ذلك؟

وقد يستغرق صدور حكم نهائي بشأن موضوع قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل عدة سنوات، لكن قرار المحكمة بشأن التدابير المؤقتة ملزم على الفور ونهائي وغير قابل للاستئناف.

وأشار الموقع إلى أن التنفيذ أقل وضوحًا. ولا تملك المحكمة وسيلة مباشرة لتنفيذ حكمها. وتنتقل أوامرها تلقائيًا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لأغراض الإشراف على الامتثال، وتلتزم جميع الدول الأطراف في اتفاقية الإبادة الجماعية، وعددها 153 دولة، بالتنفيذ العملي للحكم كمساهمة في منع الإبادة الجماعية.

وبناء على طلب الجزائر، العضو غير الدائم المنتخب حديثًا في مجلس الأمن وممثلها العربي، عُقد اجتماع للمجلس لمناقشة القوة الملزمة لحكم محكمة العدل الدولية. وإذا منع تدخل مجلس الأمن باستخدام الفيتو الأميركي، تمشيًا مع دعمها الثابت لإسرائيل، فقد تلجأ جنوب أفريقيا إلى رفع الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي صوتت في السابق لصالح وقف إطلاق النار في غزة.

وبغض النظر عن التحديات التي تواجه تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، فإن الإجراء الجريء الذي اتخذته جنوب أفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري لمواجهة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي أمام المحكمة الأعلى في العالم قد كشف علنًا عن الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل منذ فترة طويلة، وعمليات الإنكار للحقائق، أمام عملية علنية من الطعن القانوني والتدقيق القضائي والفصل في نهاية المطاف.

والحقيقة أن إجراءات محكمة العدل الدولية تقدم نوعاً من ممارسة تحديد الحقيقة، وهو ما يشكل في حد ذاته قيمة كبيرة فيما يتصل باحتمالات نجاح القضية استناداً إلى أسسها الموضوعية.

وقال إن الحكم النهائي ضد إسرائيل يمكن أن يمنع الإبادة الجماعية في المستقبل، ويقدم تعويضات يمكن أن تشمل تعويضات مالية للضحايا؛ وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واضطهاد الفلسطينيين؛ ومنح الفلسطينيين حقوقهم الكاملة، بما في ذلك إقامة الدولة وتقرير المصير.

ومن المهم أيضاً أن يحمل هذا الأمر آثاراً بعيدة المدى على جميع الدول الأخرى فيما يتعلق بواجب منع الإبادة الجماعية وعدم التواطؤ فيها، أو السلبية في مواجهة مخاطرها الجسيمة.

تميل محكمة العدل الدولية، باعتبارها محكمة تتمحور حول الدولة، إلى تهميش الضحايا، ولكن مع إعادة توجيه نفسها للتعامل مع المزيد من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، توفر المحكمة مكاناً مناسباً يسهل الوصول إليه لتحقيق العدالة وضمان بقاء شعب تحت هجوم وحشي ويواجهون التهديدات المستمرة بالقتل والدمار وحتى المحو كمجموعة، كلياً أو جزئياً.

وبأخذ زمام المبادرة في هذه القضية التاريخية، تكون جنوب أفريقيا قدوة حسنة. وفي ضوء شجاعتها السياسية الملحوظة، يجب على جميع الدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الإبادة الجماعية أن تقرر الآن أين ستصطف، وما إذا كانت تريد أن تكون على الجانب الصحيح من التاريخ من خلال دعم بريتوريا في الطريق إلى العدالة للشعب الفلسطيني الذي طالبت معاناته.

## إسرائيل هيوم: الحرب تدخل لحظة حرجة، لكن حماس لن تستسلم قريباً

( أمني وعسكري . إسرائيل هيوم )

استعرض الكاتب يوأف ليمور في تقرير نشرته صحيفة إسرائيل هيوم ما وصفها باللحظة الحرجة في حرب إسرائيل على غزة والتي لا يبدو أنها تسير على ما يرام للإسرائيليين.

وقال الكاتب إن القتال في غزة قد وصل على الأرجح إلى لحظة حاسمة هذا الأسبوع. وسيكون ذلك مهماً لإسرائيل وكذلك لحماس. وما سيتكشف سيحدد إلى حد كبير كيف ستتطور الأمور في الأسابيع التالية وربما حتى الأشهر التالية.

ويلفت الصحيفة إلى أنه ورغم التقارير التي تتحدث عن خلافات داخل حماس بشأن قبول الهدنة ورغبة حماس في الداخل في التوصل لاتفاق الآن والذي قد يعني أنهم تحت ضغط كبير، إلا أن تقييمات الخبراء العسكريين تشير إلى اتجاه آخر.

ويرى الخبراء أن حماس بعيدة كل البعد عن الانهيار. وبينما يمارس الجيش الإسرائيلي ضغوطاً شديدة عليها في خان يونس، فإنه لم يصل بعد لكبار مسؤولي حماس. كما عاد الجيش الإسرائيلي إلى العمل في الأيام الأخيرة في القطاع الشمالي، لكن حماس تظهر علامات تجدد سيطرتها وحكمها هناك - حيث يقوم رجال الشرطة التابعون لها

بدوريات في الشوارع مرة أخرى. وعلى أية حال، لم يجري التعامل بعد مع رفح ومحور فيلادلفيا (الحدود بين غزة ومصر)، لذا ستكون هناك حاجة إلى بضعة أشهر أخرى على الأقل حتى تنتهي الحملة على غزة.

ولا يمكن لأحد في إسرائيل أن يضمن أن الأسرى سيصمدون لفترة طويلة. والعكس هو الصحيح: الطريقة التي تسير بها الأمور تشير إلى أنه كلما اقترب الجيش الإسرائيلي من الأسرى، زاد الخطر على حياتهم. وعلى أية حال، نظرًا للظروف السيئة التي يُحتجز فيها الأسرى - نقص الأدوية والغذاء والنوم والمرافق الصحية - فإن ذلك يشكل خطرًا دائمًا على صحتهم، خاصة في ظروف الشتاء القاسية.

وفي إسرائيل، اتخذ بالفعل قرار بالذهاب إلى صفقة. والسؤال هو بأي ثمن؟ هناك شيء واحد واضح بالفعل: مقابل كل أسير يجري إطلاق سراحه، سيكون هناك يوم لوقف إطلاق النار، في البداية 35 يومًا (وأُسبوع آخر لمناقشة مواصلة العملية)، وبعد أقصى 143 يومًا، إذا أطلقت حماس سراح جميع الأسرى، الأحياء والأموات.

أما القضايا الأخرى فلم يتفق عليها بعد. ويريد قادة حماس في الخارج إنهاء الحرب. وتصر إسرائيل على أن هذا لن يحدث. وعلى الرغم من أن فترة الهدنة ستكون لها تكاليف من خلال السماح لحماس بإعادة تأهيل أفرادها وإعادة انتشارهم على الأرض، إلا أنها ناحية أخرى ستخدم إسرائيل أيضًا من خلال السماح بإعادة تنشيط قواتها، وتسريح جنود الاحتياط وصيانة المركبات القتالية المدرعة، وربما أيضًا إعادة عديد من الأشخاص إلى منازلهم، بما في ذلك في الشمال (إذا انضم حزب الله إلى وقف إطلاق النار، كما هو الحال مع إسرائيل). كما حدث في الجولة السابقة).

وسيكون التحدي الرئيس هو إيجاد طريقة لإيجاد صيغة لتحديد عدد السجناء الأمنيين الذين ستطلق إسرائيل سراحهم ومن هم السجناء. وسوف ترغب حماس في تحرير أكبر عدد ممكن، بما في ذلك الناشطين الخطيرين. وحتى لو تجاوزت إسرائيل هذه العقبة الآن، فإنها ستقف أمامها لاحقًا عندما يُطلب منها إطلاق سراح بقية الأسرى، وخاصة الجنود والفرق الأمنية المحتجزة.

## بلومبرج: تراجع إيرادات قناة مصر إلى النصف تقريبًا بعد هجمات البحر الأحمر

( اقتصاد . بلومبيرغ )

أبرزت وكالة بلومبرج تراجع إيرادات مصر من قناة السويس مع استمرار التصعيد في البحر الأحمر وتجنب سفن الشحن المرور عبر الممر الملاحي الحيوي.

واستعرضت الوكالة الأمريكية تصريحات رئيس هيئة قناة السويس التي قال فيها إن إيرادات قناة السويس المصرية انخفضت بمقدار النصف تقريبًا في يناير، بعد أن أجبرت هجمات شنها مسلحون يمنيون على سفن في البحر الأحمر شركات الشحن الكبرى على تجنب الممر المائي.

وقال أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، في برنامج حوارى تلفزيوني مصري مساء الجمعة، إن الدخل بلغ نحو 428 مليون دولار الشهر الماضي مقارنة بـ 804 ملايين دولار في الفترة نفسها من عام 2023. وأضاف أن عدد السفن المارة في القناة انخفض بنسبة 36%.

وتشير الوكالة إلى أن هذا الانخفاض هو أحدث صدامٍ للدولة الواقعة في شمال إفريقيا التي كانت تعاني بالفعل من أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود قبل اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في أكتوبر وتهديدها بتعطيل التجارة والسياحة.

لم يظهر الحوثيون في اليمن، والذين بدأوا مهاجمة السفن التجارية رداً على الصراع في غزة، أي هواده حتى بعد أن بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الضربات الجوية في 12 يناير لردعهم.

وتعد قناة السويس، وهي أقصر طريق بحري بين آسيا وأوروبا، مصدراً مهماً للعملة الأجنبية لمصر وحققت حوالي 10.25 مليار دولار في عام 2023. قبل أعمال العنف التي تسببت في قيام شركات بما في ذلك ميرسك وأيه بي مولر وهاباج لويد بتحويل مسارها، كانت البلاد تعمل على توسيع الممر المائي.

وقال ربيع: «هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها قناة السويس لأزمة كهذه. كنا نجد كل شهر أفضل من الذي قبله، وكل سنة أفضل مما قبلها».

تقترب مصر من التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي قد يزيد من حزمة الإنقاذ الحالية البالغة 3 مليارات دولار إلى أكثر من الضعف ويجلب شركاء آخرين.

## رويترز: تركيا توافق على توفير طائرات مسيرة لمصر

(أمني وعسكري . رويترز )

نشرت وكالة رويترز تقريراً يستعرض إعلان وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن بلاده وافقت على بيع طائرات مسيرة إلى مصر.

ونقلت الوكالة عن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان قوله يوم الأحد إن تركيا وافقت على توفير طائراتها المسيرة التي تزداد شعبية لمصر بعد أن قام البلدان بتطبيع العلاقات بعد عقد شابه التوتر في العلاقات بين البلدين.

ومن المقرر أن يسافر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى مصر في 14 فبراير للقاء نظيره عبد الفتاح السيسي، في أول زيارة له منذ استعادة أنقرة والقاهرة العلاقات بتعيين سفراء العام الماضي.

وقال فيدان في تصريح تلفزيوني إن الرئيس التركي سيناقش القضايا الثنائية والإقليمية بما في ذلك التجارة والطاقة والأمن مع السيسي.

وقال فيدان دون الخوض في مزيد من التفاصيل: «تطبيع علاقاتنا مهم لمصر للحصول على تقنيات معينة. لدينا اتفاق لتوفير طائرات مسيرة وتقنيات أخرى لمصر».

ارتفع الطلب الدولي على الطائرات المسيرة التركية بعد تأثيرها على الصراعات في سوريا وليبيا وأذربيجان وأوكرانيا. وتعد إثيوبيا، التي توترت علاقاتها مع مصر بسبب السد الإثيوبي على النيل الأزرق، من بين مشتري الطائرات المسيرة التركية.

## جيروزاليم بوست: "إسرائيل" ستقوم بإجلاء الفلسطينيين قبل اجتياح رفح بغزة.

( أمني وعسكري . جيروزاليم بوست )

أبرزت صحيفة جيروزاليم بوست تصريحات مسؤولين إسرائيليين نقلتها وكالة رويترز حول إجلاء الفلسطينيين من رفح قبل تحرك جيش الاحتلال إلى رفح.

وقال مسؤول إسرائيلي يوم الأحد إن الجيش الإسرائيلي سينسق مع مصر ويبحث عن سبل لإجلاء معظم النازحين شمالاً، قبل أي عملية برية في مدينة رفح الجنوبية.

وأعرب مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة يوم الجمعة عن قلقه إزاء الأعمال العدائية في خان يونس والتي أجبرت المزيد من الناس على النزوح إلى رفح في جنوب قطاع غزة، ووصف المدينة الحدودية بأنها على وشك الانفجار.

هل يستعد الجيش الإسرائيلي لاجتياح رفح في غزة؟

ومع ذلك، وحسب ما يضيف التقرير، على الرغم من التدفق المستمر للتقارير في الأسابيع الأخيرة بأن الجيش الإسرائيلي سيحرك القوات البرية إلى رفح، علمت الصحيفة أن مثل هذه التحركات قد تستغرق وقتاً ومفاوضات مهمة.

وقالت مصادر متعددة إن تحرك الجيش الإسرائيلي في رفح ليس في الأفق القريب، حتى مع تحقيق إسرائيل بعض التقدم في المفاوضات مع مصر حول هذه القضية.

وفي وقت سابق من يوم الأحد، استهدف الجيش الإسرائيلي مركبة فيما يبدو أنها عملية اغتيال في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، حسبما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية نقلت عن تقارير فلسطينية.

## الجارديان: موظفو سي إن إن يقولون إن ميل الشبكة المؤيد لـ"إسرائيل" يرقى إلى مستوى «سوء الممارسة الصحفية».

( سياسية . الجارديان )

كشف تقرير مطول للكاتب كريس ماكجريل نشرته صحيفة الجارديان تحيز تغطية شبكة سي إن إن الأمريكية للرواية الإسرائيلية وتجاهل الرواية الفلسطينية.

وقالت الصحيفة البريطانية إن شبكة سي إن إن الأمريكية تواجه رد فعل عنيف من موظفيها بسبب السياسات التحريرية التي يقولون إنها أدت إلى تبني الدعاية الإسرائيلية وفرض رقابة على وجهات النظر الفلسطينية في تغطية الشبكة للحرب في غزة.

يقول الصحفيون في غرف الأخبار التابعة لشبكة سي إن إن في الولايات المتحدة وخارجها إن عمليات البث قد شوهت بسبب مراسيم الإدارة وعملية الموافقة على القصة التي أدت إلى تغطية جزئية للغاية لهجوم حماس في 7 أكتوبر والهجوم الانتقامي الإسرائيلي على غزة.

وقال أحد موظفي سي إن إن إن : «إن غالبية الأخبار منذ بدء الحرب، بغض النظر عن مدى دقة التقارير الأولية، قد انحرفت بسبب التحيز المنهجي والمؤسسي داخل الشبكة تجاه إسرائيل. وفي نهاية المطاف، تعتبر تغطية سي إن إن للحرب بين إسرائيل وغزة بمثابة سوء ممارسة صحفية».

### تغطية موجهة

وفقًا لروايات ستة من موظفي سي إن إن في غرف أخبار متعددة، وأكثر من اثنتي عشرة مذكرة داخلية ورسائل بريد إلكتروني حصلت عليها صحيفة الجارديان ، فإن القرارات الإخبارية اليومية تتشكل من خلال تدفق التوجيهات من مقر سي إن إن في أتلانتا، والتي وضعت مبادئ توجيهية صارمة بشأن التغطية.

وهي تتضمن قيودًا مشددة على نقل آراء حماس ونقل وجهات نظر فلسطينية أخرى، في حين تؤخذ تصريحات الحكومة الإسرائيلية على محمل الجد. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تجري الموافقة على كل قصة عن الصراع من مكتب الشبكة في تل أبيب قبل بثها أو نشرها.

ويقول صحافيو الشبكة إن أسلوب التغطية حُد من المستوى الأعلى لإدارة الشبكة من جانب رئيس التحرير الجديد ومديرها التنفيذي، مارك طومسون، الذي تولى منصبه بعد يومين من هجوم حماس في 7 أكتوبر. ويشعر بعض الموظفين بالقلق إزاء استعداد طومسون لمقاومة المحاولات الخارجية للتأثير على التغطية، بالنظر إلى أنه في منصبه السابق كمدير عام لهيئة الإذاعة البريطانية، اتهم بالرضوخ لضغوط الحكومة الإسرائيلية في عدد من المناسبات، بما في ذلك المطالبة بإقالة أحد أهم مسؤولي المؤسسة، مراسلة بارزة من موقعها في تل أبيب عام 2005.

ويقول المطلعون على بواطن الأمور في الشبكة إن ذلك أدى، خاصة في الأسابيع الأولى من الحرب، إلى تركيز أكبر على المعاناة الإسرائيلية والرواية الإسرائيلية عن الحرب باعتبارها مطاردة لحماس وأنفاقها، والتركيز غير الكافي على حجم الانتهاكات الإسرائيلية وأعداد القتلى المدنيين والدمار في غزة.

ووصف أحد الصحفيين «الانقسام» داخل الشبكة بشأن التغطية التي قالوا إنها تذكرنا في بعض الأحيان بالتشجيع الذي أعقب أحداث 11 سبتمبر، وقال: «هناك الكثير من الصراع الداخلي والانشقاق». وقالوا إن بعض الناس يتطلعون إلى الخروج.

وقالوا: «كبار الموظفين الذين لا يتفقون مع الوضع الراهن يتشاجرون مع المديرين التنفيذيين الذين يصدرون الأوامر، ويتساءلون كيف يمكننا أن نروي القصة بفعالية مع وجود مثل هذه التوجيهات التقييدية».

وأضافوا: «لقد ضغط الكثيرون من أجل تنبيه وبث المزيد من المحتوى من غزة. وبحلول الوقت الذي تمر فيه هذه التقارير عبر تل أبيب وتصل إلى التلفزيون أو الصفحة الرئيسية، فإن التغييرات الحاسمة - من إدخال لغة غير دقيقة

إلى تجاهل القصص المهمة - تضمن أن كل تقرير تقريباً، بغض النظر عن مدى إدانته، يعفي إسرائيل من ارتكاب المخالفات».

يقول طاقم سي إن إن إن بعض الصحفيين ذوي الخبرة في تغطية الصراع والمنطقة تجنبوا القيام بمهام في إسرائيل لأنهم لا يعتقدون أنهم سيكونون أحراراً في رواية القصة بأكملها. ويتكهن آخرون بأن كبار المحررين يُبعدون عنها.

مراسيم من الأعلى

في الاجتماع التحريري الأول لطومسون، بعد يومين من هجوم حماس في 7 أكتوبر، وصف رئيس الشبكة الجديد تغطية سي إن إن للقصّة سريعة الحركة بأنها «رائعة في الأساس».

ثم قال طومسون إنه يريد من المشاهدين أن يفهموا ما هي حماس وما تمثله وما كانت تحاول تحقيقه من خلال الهجوم. ورأى بعض المستمعين أن ذلك هدف صحفي محمود. لكنهم قالوا إنه مع مرور الوقت أصبح من الواضح أن لديه توقعات أكثر تحديداً حول كيفية تغطية الصحفيين للمجموعة.

في أواخر أكتوبر، مع ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين بشكل حاد بسبب القصف الإسرائيلي، حيث قُتل أكثر من 2700 طفل وفقاً لوزارة الصحة في غزة، وبينما كانت إسرائيل تستعد لغزوها البري، وصلت مجموعة من الإرشادات إلى صناديق البريد الإلكتروني لموظفي سي إن إن.

أشارت ملاحظة في أعلى المذكرة المكونة من صفتين إلى تعليمات «من مارك» بالانتباه إلى فقرة معينة ضمن «إرشادات التغطية». وجاء في الفقرة أنه بينما ستنتقل شبكة سي إن إن العواقب الإنسانية للهجوم الإسرائيلي والسياق التاريخي للقصّة، «علينا أن نستمر دائماً في تذكير جمهورنا بالسبب المباشر لهذا الصراع الحالي، وهو هجوم حماس والهجوم الجماعي وقتل واختطاف المدنيين».

قال موظفو سي إن إن إن المذكرة عززت إطاراً للقصص التي جرى فيها استخدام هجوم حماس لتبرير التصرفات الإسرائيلية ضمناً، وأن السياق أو التاريخ الآخر غالباً ما يكون غير مرحب به أو مهمشاً.

وإلا كيف سيقراً المحررون ذلك بخلاف أنه تعليمات مفادها أنه بغض النظر عما يفعله الإسرائيليون، فإن حماس هي المسؤولة في النهاية؟ قال أحد العاملين: «كل عمل تقوم به إسرائيل - إسقاط قنابل ضخمة تمحو شوارع بأكملها، وتدمير عائلات بأكملها - ينتهي به المطاف إلى التلاعب بالتغطية لخلق رواية مفادها أن الأمر مبرر».

وجاء في المذكرة نفسها أن أي إشارة إلى أرقام الضحايا من وزارة الصحة في غزة يجب أن تشير إلى أنها «التي تسيطر عليها حماس»، مما يعني أن التقارير عن وفاة آلاف الأطفال لا يمكن الاعتماد عليها على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية والهيئات الدولية الأخرى قالت إنها دقيقة إلى حد كبير. وقال طاقم سي إن إن إن هذا المرسوم وضعه طومسون في اجتماع تحريري سابق.

ووفقاً للصحيفة، يجري توجيه الإشراف الأوسع على التغطية من المقر الرئيسي لشبكة سي إن إن في أتلانتا من «الثالوث» المكون من ثلاثة أقسام لشبكة سي إن إن - معايير وممارسات الأخبار، والقانونية، والتحقق من الحقائق.

وأصدر ديفيد ليندسي، المدير الأول للمعايير والممارسات الإخبارية، توجيهها في أوائل نوفمبر يحظر فعلياً نشر

معظم بيانات حماس، ووصفها بأنها خطابات تحريضية ودعاية، مشددًا على أنها قيلت مرات عديدة من قبل ولا تستحق النشر. وكتب: «يجب أن نكون حريصين على عدم منح حماس منصة».

في المقابل، أشار أحد موظفي شبكة سي إن إن إلى أن الشبكة بثت بشكل متكرر خطابًا ودعاية تحريضية من المسؤولين الإسرائيليين والمؤيدين الأمريكيين، غالبًا دون رأي آخر في المقابلات.

اعترفت مصادر شبكة سي إن إن بعدم إجراء مقابلات مع حماس منذ هجوم 7 أكتوبر، لكنها قالت إن الشبكة ليس لديها حظر على مثل هذه المقابلات.